

المؤسسات المالية الإسلامية كحلول بديلة للأزمات المالية العالمية

Islamic financial institutions as alternative solutions to global financial crises

أمين عويسي*¹، جمال معتوق²

amineaouissi@live.fr ¹ جامعة فرحات عباس، سطيف

² جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة

تاريخ الاستلام: 2023/10/30 تاريخ القبول: 2023/11/24 تاريخ النشر: 2024/01/12

Abstract

The research aims to: elucidate how Islamic financial institutions (Islamic banks, Zakat institutions, Waqf institutions, Islamic investment funds) address past financial crises (from the Great Depression of 1929 to the Greek crisis of 2010). How can they act as a shield against future financial crises?

The study concludes that Islamic financial institutions exhibit greater flexibility than traditional institutions due to their direct connection to the real economy.

Keywords : The Financial crisis, Islamic financial institution, Comparative approach.

Jel Classification: G01, G21.

ملخص

يهدف البحث إلى: تبيان كيفية معالجة المؤسسات المالية الإسلامية للأزمات المالية التي حدثت في الماضي (من أزمة الكساد الكبير (1929 م) إلى أزمة اليونان (2010 م)؟ وكيف يمكن لها أن تكون درعا واقيا من الأزمات المالية المستقبلية؟

خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية تتمتع بالمرونة بشكل أكبر من المؤسسات التقليدية بسبب ارتباط منتجاتها بالاقتصاد الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، المؤسسة المالية الإسلامية، المنهج المقارن.

تصنيف جال: G01، G21.

1. مقدمة:

تحدث الأزمات المالية العالمية دون سابق إنذار، محدثة آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة على المستوى العالمي كما على المستوى المحلي؛ وتقف النظم الاقتصادية في غالب الأحيان عاجزة أمامها؛ ويرجع الكثير من علماء الاقتصاد والمختصين في دراسة الأزمات أسباب حدوث الأزمة إلى عدد من الأسباب، لكن يجتمعون حول سببين رئيسيين، هما:

— ضعف النظرية الاقتصادية أساس البناء الفكري للنظام الاقتصادي المحلي و/أو الدولي، و/أو

— ضعف المؤسسة أساس البناء المؤسساتي للنظام الاقتصادي المحلي و/أو الدولي.

نقف في هذه الورقة البحثية على حيثيات السبب الثاني بحيث نطلق من مسلمة أن الأزمة الاقتصادية تحدث نتيجة ضعف وخلل في البناء المؤسساتي للنظام الاقتصادي.

ومنه يهدف الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية المقترحة إلى: تبيان كيفية معالجة المؤسسات المالية الإسلامية (البنوك الإسلامية، مؤسسة الزكاة، مؤسسة الوقف، صناديق الاستثمار الإسلامية) للأزمات المالية التي حدثت في الماضي (من أزمة الكساد الكبير (1929 م) إلى أزمة اليونان (2010 م)؟ وكيف يمكن لها أن تكون درعا واقيا من الأزمات المالية المستقبلية؟

في إطار تحقيق هدف الدراسة، وكتصور مبدئي للإجابة عن الاشكال المطروح المرتبط به؛ يقترح الباحثان فرضيتين رئيسيتين، هما:

— خصوصيات الأزمات المالية السابقة تقتضي وجود مؤسسات مالية خاصة تقدم لها الحلول.

— البرهان على أن المؤسسات المالية الإسلامية قادرة على معالجة الأزمات السابقة دليلًا على قدرتها على التصدي للمستقبلية.

ولمعالجة الموضوع بمنهجية علمية صحيحة؛ اختار الباحثان المزج بين "منهج الاستنباط" و"المنهج المقارن"؛ حيث ننظر إلى عموميات الأزمة (مفهومها، أسبابها وآثارها...)، لنستنبط بعد ذلك بعض الأحكام التي تمكنا من اقتراح المؤسسة المالية الإسلامية القادرة على معالجة الأزمة؛ وعن طريق المقارنة بين الأزمات المالية المختلفة والحلول المقترحة يمكن أن نقترح منظومة مؤسسية مالية إسلامية مضادة أو محصنة ضد الأزمات المالية المستقبلية.

2. مدخل مفاهيمي للأزمات المالية:

1.2 مفهوم الأزمات المالية: يقصد بالأزمة المالية: "حدوث انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية ناتج عن عدم وجود تفاعل وانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار، الأمر الذي ينجر عنه حدوث فوضى اقتصادية ويتسبب في إفلاس العديد من البنوك وشركات التأمين والوساطة، ويتولد عن ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي" (كنعان، 2008، صفحة 276). كما تعرف الأزمة المالية بأنها (البدوي، 1999، صفحة 39): "انحيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي

2.2 خصائص الأزمة المالية ومؤشرات حدوثها: من أهم خصائص الأزمة المالية ما يلي (الهدمي و جاسم، 2008، صفحة 20):

- المفاجئة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها؛
- التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها؛
- وجود نوع من الضبابية يجمع الرؤية بشكل واضح، وهو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار وبالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلك؛
- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

3.2 خصائص الأزمة المالية ومؤشرات حدوثها: من أهم خصائص الأزمة المالية ما يلي (الهدمي و جاسم، 2008، صفحة 20):

– المفاجئة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها؛

– التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها؛

– وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح، وهو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار وبالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلك؛

– سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

4.2 آثار (المؤشرات) الأزمة المالية: ومن أهم الآثار ما يلي: (النجار، 2009، الصفحات 21-22):

– الارتفاع في معدل البطالة ومعدلات التضخم والمستوى العام للأسعار؛

– ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية؛

– ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية؛

– انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة؛

– انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، بتراجع الناتج المحلي الإجمالي؛

– ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛

– تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك.

5.2 أسباب الأزمات المالية: يرى كل من (Fingerand & Schuknecht, 1999, pp. 19-22) أن عادة ما تحدث الأزمات المالية نتيجة لمجموعة من الأسباب،

منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وتتمثل:

1.5.2 الأسباب الداخلية:

- أ. أخطاء في السياسة الاقتصادية الكلية؛
- ب. تشريعات مالية ورقابة غير مناسبة؛
- ج. تدخل الحكومة في السوق المالية بصورة غير مناسبة.

2.5.2 الأسباب الخارجية:

- أ. تحريك معدلات الفائدة الدولية؛
- ب. الاستجابات الحمائية خلال الأزمة المالية تزيد الضغط على الأنظمة المالية؛
- ج. انتقال فقدان الثقة إلى الجمهور، من خلال سلوك المستثمرين الدوليين؛
- د. انتقال عدوى الأزمة إلى الاقتصاديات الأخرى.

3. تاريخ الأزمات المالية:

1.3 أزمة الكساد الكبير (1929-1933):

تعد أزمة الكساد الكبير The Great Depression's Crisis أول أزمة مالية عالمية ذات آثار بالغة في جميع المجالات، ويمكن القول أنها كانت السبب في تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي. وقد جاءت الأزمة في سنة 1929، في أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة ازدهارا غير مسبوق، حيث غمرت الأموال جميع البنوك والشركات الأمريكية، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية، فساهم هذا في جلب المزيد من الازدهار والانتعاش في السوق الأمريكية.

1.1.3 أسباب أزمة (1929-1933): على العموم يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن الأزمة تعود إلى العديد من الأسباب أهمها (هندي، 2006، الصفحات 175-176):

- أ. البيع على المكشوف: هي عملية بيع الأسهم من قبل المضاربين وهم لا يملكونها. لقد انتشر هذا النوع من التعامل بشكل كبير وفوضوي قبل أزمة 1929، مما عمق من أسباب الأزمة.

ب. البيع الظاهري (Wash Sale): هو نوع من الممارسات التي تستعمل للخداع والتحايل على المتعاملين والمستثمرين في البورصات.

ج. الشراء بغرض الاحتكار: حيث يشتري بعض المضاربين كافة الأعداد المعروضة من سهم معين بغرض بيعها بسعر مرتفع فيما بعد، ويحققون أرباح معتبرة.

د. نشر الإشاعات والمعلومات الخاطئة، عن الشركات المتداولة أسهمها في البورصة بغرض التأثير على الأسعار بزيادة العرض أو الطلب على تلك الأسهم ثم استغلال تلك الظروف في تحقيق أرباح غير عادية.

هـ. قصور التشريعات، إذ لم تكن هناك قوانين تمنع تلك الممارسات وتحمي المدخرين وتنظم التعامل بين كافة الأطراف المتدخلة في البورصة.

2.1.3 النتائج المترتبة عن أزمة (1929-1933): لقد تميزت أزمة الكساد الكبير (1929-1933) بالآتي (عطوان، 2000، الصفحات 100-103):

- انهيار آلاف الشركات المالية من بنوك وشركات مالية أو تأمين؛
- انتقال الأزمة إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي في الصناعة والزراعة وغيرها؛
- زيادة أعداد العاطلين عن العمل وبلغت أعدادهم عشرات الملايين؛
- وبسبب البطالة ضعفت القدرة الشرائية لدى المستهلكين مما أرغمهم على التوقف عن الشراء (توقف الطلب)؛
- كساد السلع المعروضة بسبب انخفاض القدرة الشرائية بعد تسريح العاملين؛
- توقف الإنتاج في ميدان الاقتصاد الحقيقي.

2.3 الأزمة المالية لسنة 1987 (أزمة الاثنين الأسود): عرفت بورصة وول ستريت في نيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية، وذلك نتيجة اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد (الموسوي، 1990، الصفحات 87-88)، مما أثر على باقي البورصات العالمية وكانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك سجل انخفاض قدره 800

بليون دولار بنسبة 26% ولندن 22% وطوكيو 17% وفي بورصة فرانكفورت 15% وفي أمستردام 12%.

1.2.3 أسباب حدوث الأزمة: تلخص أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمة الاثنين الأسود في النقاط التالية (المكاوي، 2012، الصفحات 25-26):

- التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق؛
- تنوع الأصول المتعامل بها؛
- نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذهل حيث بلغ ذروته سنة 1987؛
- ضخامة الصفقات المتداولة في الأسواق المالية العالمية؛
- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على سرعة انتشار الأزمات.

2.2.3 الآثار والنتائج المترتبة عن أزمة 1987: (جبار و بوكرامي، 1996، الصفحات 155-157): لقد خسرت البورصات العالمية في مجملها أكثر من 2000 مليار دولار (Belletante, 1992, p. 209) منها 800 مليار دولار في بورصة نيويورك لوحدها خلال أزمة أكتوبر 87.

3.3 أزمة البورصات العالمية لسنة 1989: بدأت في شهر سبتمبر 1989م عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 5% و9% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي (البنك الاحتياطي الفيدرالي) عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي 13 أكتوبر 1989م انخفض مؤشر داو جونز بنسبة 109 نقطة أي بمقدار 7%، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة. كما أضع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة (المكاوي، 2012، صفحة 26).

1.3.3 أسباب أزمة البورصات العالمية لسنة 1989: إن أهم أسباب أزمة 1989 هي (جبار و بوكرامي، 1996، الصفحات 158-161): تصاعد نسبة التضخم في

الولايات المتحدة، نقص السيولة، ارتفاع أسعار الفائدة، الاستعمال المفرط للمؤشرات. وكما هو الشأن بالنسبة لأسباب حدوث انهيار 87 فإن لأزمة 89 أسباب عديدة أخرى منها:

أ. أن الاستدانة من البورصة، أو البيع والشراء على المكشوف، أي بيع وشراء أوراق مالية ليست بحوزة المستثمر قد عمق أزمة 89.

ب. أن الانخفاض المفاجئ في أسعار الأسهم كان تصحيحا لأوضاع غير عادية تمر بها البورصات العالمية، فمؤشر دوجاونز ارتفع بنسبة 30% منذ مطلع السنة مسجلا رقما قياسيا تاريخيا يوم 9 أكتوبر 89، حيث وصل إلى 2791.41 نقطة. وبذلك يعتقد البعض أن تراجع بورصة وول ستريت يعود أساسا إلى الارتفاع غير العادي لأسعار الأسهم؛ ج. أن إجراءات الاكتتاب في البورصة ساهمت في زيادة أزمة 89 إذ اتهم موريس آلي Maurice Allais حامل جائزة نوبل للاقتصاد لسنة 1988 (إجراءات الاكتتاب المستمرة (cotation continue)، بأنها السبب في أزمة أكتوبر 89، لأنها تتسبب في تنفيذ أوامر بيع متشابهة بأسعار مختلفة. ومعلوم أن الاقتصادي ويسلي ليونتييف wassily leontieff وهو الآخر من حاملي جائزة نوبل، أتهم أيضا بسبب إجراءات الاكتتاب لمساهمتها في انهيار أكتوبر 1989.

4.3 أزمة النمرور الآسيوية 1997: بينما كانت اقتصاديات جنوب شرق آسيا* مستمرة في تحقيق نموها الاقتصادي السريع في أوائل التسعينات، كانت هناك بعض مظاهر الضعف والاختلال تنمو بدورها على المستويين الجزئي والكلّي. وكان أكثرها أهمية وأشدّها خطرا

* - النمرور الآسيوية أو المعجزة الاقتصادية الآسيوية تسميات عديدة أطلقت على دول جنوب شرق آسيا بداية باليابان ومرورا بالنمرور الأربعة (كوريا، وهونج كونج، وسنغافورة وتايوان) وانتهاء بالنمرور الحديثة (ماليزيا، واندونيسيا وتايلندا)، وقد حظيت هذه الدول بإعجاب واسع النطاق بإنجازاتها الاقتصادية، وجذبها لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب. وتمكنت من تحقيق معدلات نمو سريعة خلال العقود الثلاثة من القرن المنصرم باستثناء سنوات الأزمة المالية التي بدأت سنة 1997 وامتدت آثارها إلى نهاية القرن العشرين، وكانت من أهم الدول المتضررة من تلك الأزمة هي كوريا الجنوبية وتايلند والفلبين واندونيسيا وماليزيا.

النمو السريع في الدين الخارجي قصير الأجل داخل أنظمة مالية ضعيفة. فقد ساهم النجاح الذي حققته هذه الاقتصاديات في جذب الائتمانات الأجنبية، كما أدت عمليات التحرير الجزئي لأسواق المال في هذه البلدان إلى فتح قنوات جديدة لدخول رأس المال الأجنبي إليها.

وقد أدت هذه التدفقات المالية بدورها إلى ارتفاع أسعار صرف العملات المحلية لهذه البلدان، وإلى توسع شديد في الإقراض المصرفي، وإلى تزايد القابلية للتدفقات العكسية لرأس المال. وحينما بدأت التدفقات الوافدة لرأس المال في التضائل في أواخر عام 1996 وبداية عام 1997. اتخذت حكومات هذه البلدان ومعها كافة الأطراف المساهمة بفعالية في الأسواق عددا من الإجراءات الخاطئة التي أدت إلى انطلاق حالة من الذعر المالي واندلاع الأزمة. وقد ساهمت هذه الإجراءات والسياسات في جعل الأزمة أكثر عمقا مما تفرضه تداعيات الأحداث وحتميتها (الشحات، 2001، الصفحات 50-51).

1.4.3 أسباب أزمة جنوب شرق آسيا: ويمكن وصف الأزمة الآسيوية على النحو التالي (محي الدين، 2000، الصفحات 96-97):

أدى نجاح أداء هذه الاقتصاديات عبر فترة ممتدة من الزمن - تصل إلى ما يزيد على عقدين من الزمان بالاستناد إلى سلوك المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وإلى التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى هذه الدول وتساعدت موجات هذا التدفق في النصف الثاني من التسعينات. ليس غريبا إذن أن يطلق على هذه الأزمة (أزمة نجاح) بمعنى أن نجاح هذه الدول قد يكون سببا في أزمتها.

واتخذت هذه التدفقات شكل الأموال قصيرة الأجل أو الأموال الساخنة، وقد ساعد على هذا التدفق ثلاثة عوامل مهمة هي:

- تحرير حساب رأس المال في هذه الدول بصورة شاملة، وفك قيود حركة النظام المالي المحلي؛

- وجود سيولة عالمية فائضة نتيجة للانكماش في كل من اليابان وأروبا؛

– عدم كفاءة أسواق رأس المال العالمية وآلياتها في تخصيص الأموال المتاحة لديها.

2.4.3 آثار أزمة 1997 والنتائج المترتبة عنها:

أ. على الدول المعنية بما: أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصاداتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي ولعل من أهمها:

– الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير؛

– تضاؤل الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة؛

– ثم إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستسحب إلى خفض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم المديونية للخارج.

ب. آثار الأزمة على الصعيد العالمي: تأخذ الآثار على الصعيد العالمي البعدين التاليين (المكاوي، 2012، الصفحات 34-35):

أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض أسعار الأسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات. الشيء الذي أدى إلى:

– هبوط عام في الأسعار.

– حدوث البطالة.

– الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق المالية نظرا لانخفاض أثمانها، وإذا ما استقر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.

5.3 أزمة الرهن العقاري 2008: هي التداعيات الناتجة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في بداية سنة 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية، بسبب فشل مجموعة كبيرة من المقترضين لشراء سكنات وعقارات، في رد أو تسديد الديون التي على عاتقهم إلى البنوك، حيث تعود هذه المشكلة إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة بمعدل فائدة

متغيرة. معناه تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة ودون ضمانات كافية (بن شيحة و بن حبيب ، 2009 ، الصفحات 304-305) ."

1.5.3 أسباب أزمة الرهن العقاري: ويمكن تحديد أهم أسباب الأزمة من خلال (بوعافية و قريد، الصفحات 245-246):

- أ. أن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة؛
- ب. وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار. حين يرتفع ثمن العقار المرهون يسعى صاحب العقار (نتيجة لسهولة الحصول على قرض) للحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة؛ وهذا أدى إلى:
- ج. الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية؛ مما أدى إلى: نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة.

1.5.3 تداعيات وآثار أزمة 2008: يمكن اختصار آثار أزمة 2008 فيما يلي (جوادي و عبد اللاوي، 2011، الصفحات 48-52):

- أ. انهيار حاد في أسواق الأوراق المالية (البورصة).
- ب. انهيار المصارف والمؤسسات المالية الكبرى الأمريكية والعالمية.
- ج. تولد حالة من الركود الاقتصادي.
- د. تراجع معدلات (النمو الاقتصادي).
- هـ. ارتفاع في معدلات البطالة.
- و. انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية.

6.3 أزمة اليونان 2010: انطلاق شرارة الديون السيادية في اليونان: بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010. حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول

أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، ففي الفترة من 2002-2007 "طبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي"، لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بمقدار 4.2%، بالمقارنة بنسبة 1.8% نمواً في منطقة اليورو بأكملها، ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض.

1.6.3 أسباب وآثار أزمة اليونان 2010: الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري، الذي ارتفع من 5.8% في عام 2004 إلى 14.4% في عام 2008م. كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى 13.6% في أبريل عام 2010م. كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008م إلى 112%، كما بلغ في عام 2011م إلى 18 مليار دولار أمريكي (Nelson, 2011, p. 09)، وارتفعت نسب الفائدة على الديون المستحقة وارتفع العجز الائتماني للديون الحكومية.

وجدير بالإشارة أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد اليوناني، لاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي، والتي كانت من القطاعات الشديدة التأثر بهذه الأزمة، وكان لتأثر الحركة السياحية بها أثر بالغ في نقص حصيلتها من النقد الأجنبي، باعتبار السياحة أهم القطاعات توليداً للعملة الأجنبية.

3. المؤسسات المالية الإسلامية:

1.3: البنوك الإسلامية:

1.1.3 مفهوم البنوك الإسلامية:

أ. يعرف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية "البنك الإسلامي" على أنه: «تلك البنوك أو

المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً» (سلمان، 2009، صفحة 02).

ب. «البنك الإسلامي: مؤسسة مالية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي» (الهيبي، 1998، صفحة 173).

2.1.3 خصائص المصرف الإسلامي: يرى (سلمان، 2009، صفحة 04) أن "المصارف الإسلامية" تتصف بالخصائص التالية:

- أ. عدم تلبس المعاملات المصرفية بالربا،
- ب. عدم تلبس المعاملات المصرفية بالجهالة والغرر والنجش،
- ج. خضوع المعاملات المصرفية لعنصر المخاطرة،
- د. خلو المعاملات المصرفية من شروط الإذعان والإلزام بما لا يلزم،
- هـ. خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة،
- و. وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية،
- ز. خضوع المعاملات المصرفية لقاعدة الغنم بالغرم،
- ح. قيام البنك الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنويا، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعا متى بلغ المال نصابا، وحال عليه الحول،
- ط. الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها.

2.3 صناديق الاستثمار الإسلامية:

1.2.3 مفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية: «عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط وبين المكتتبين فيه، يمثل فيه المكتتبين صكوكا بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال الذي تقوم به الإدارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات

حقيقية مختلفة ومتنوعة أو بطريقة غير مباشرة كبيع وشراء أصول مالية وأوراق مالية كأسهم الشركات الإسلامية. وتوزع الأرباح المحققة حسب نشرة الاكتتاب الملتمزم بها من كلا الطرفين، وإن حدثت خسارة تقع على المكتتبين بصفتهم "رب المال" ما لم تفرط إدارة الصندوق (المضارب)، فإن فرطت يقع الغرم عليها» (الحسني، 1999، صفحة 21).

2.2.3 وظائف صناديق الاستثمار (عوض الله، 2005، الصفحات 781-782):

أ. تجميع المدخرات من صغار المدخرين،

ب. توجيه ما يتجمع لدى الصندوق من مدخرات نحو الاستثمار في مجال الأوراق المالية.

3.2.3 قواعد توزيع الأرباح والخسائر في الصناديق: اتقف الفقهاء على القواعد التالية

لتوزيع الأرباح والخسائر في الصناديق الاستثمارية الإسلامية (خوجة، 1993، الصفحات 83-90):

أ. أن يكون الربح معلوم القدر،

ب. أن يكون الربح نسبة شائعة دون تحديد مبلغ مقطوع لأحدهما،

ج. أن يكون الربح على ما اصطلح عليه المتعاقدين،

د. أن تكون الخسارة على رب المال فقط،

هـ. أن يكون الربح وقاية لرأس المال،

3.3 مؤسسة الزكاة:

1.3.3 مفهوم الزكاة: تعريف اقتصادي شامل: **الزكاة:** «فريضة دينية ملزمة، وهي حق

الله المعلوم في مال المسلم، يفرض على مجموعة القيمة الصافية للثروة النامية، والقابلة للنماء،

التي حال عليها الحول القمري، وتقع داخل النصاب المحدد، وتجنح - في الجزء الأكبر منها -

من قبل الدولة، وتنفق بواسطتها، بهدف تملك جزء معين من المعين، إلى من عينهم الله

في كتابه» (مشهور، 1993، الصفحات 26-27).

2.3.3 مميزات نظام الزكاة: تنفرد الزكاة، كنظام مالي تام، عن باقي النظم المالية التي

عرفتها الأمم غير المسلمة على مر التاريخ والحاضر، بكونها (أنظر التفصيل في: (مشهور،

1993، الصفحات 285-225):

أ. منعدمة التكلفة،

ب. جبرية،

ج. دورية،

د. آلية الوفاء، مختلفة بمنطق متميز،

هـ. محفز على الاستثمار، مئبط لعملية الاكتناز.

3.3.3 أثر الزكاة على المتغيرات الكلية:

أ. **على الطلب الكلي:** حسب الدكتور "مختار متولي"، تطبيق نظام الزكاة في دولة مسلمة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتحديد يؤدي إلى زيادة كل من الميل المتوسط والحددي للاستهلاك في المجتمع (السحبياني، 1990، صفحة 145)؛ ويرى الباحث نفس الشيء، أي أن تطبيق نظام الزكاة من شأنه أن يزيد في الطلب الكلي، ذلك أن فائض الحصيد عن الأغنياء (ما يزيد عن طلبهم الخاص) ينقل إلى الفقراء لتغطية طلبهم الخاص أيضاً؛ وبذلك يزيد عدد الأفراد المستهلكين عن الوضعية الأولى، ومنه يزيد الطلب الكلي الذي هو تجميع (بأي طريقة) لإجمالي استهلاك الأفراد، وفي ذلك نتيجة طيبة وصل إليها الدكتور "محمد ابن إبراهيم السحبياني" لما قام بدراسة من شأنها حساب أثر نقل جزء من الدخل من أصحاب الدخل المرتفعة لأصحاب الدخل المنخفضة (أنظر التفصيل: (السحبياني، 1990، الصفحات 155-160).

ب. **الاستثمار الكلي:** يُجمعُ جل منظري الاقتصاد الإسلامي (وعلى رأسهم: شابر، المصري، الزرقا، قحف، السحبياني) على أن من شأن تطبيق نظام الزكاة، الزيادة في الحجم الكلي للأموال المستثمرة (أي: الاستثمار الكلي)، ويقول في هذا الأستاذ الدكتور "صالح صالح": «الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزءاً هاماً من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد تصل في بعض التقديرات (من 3.5% إلى 7%) من الدخل القومي؛ أما فيما يخص الدول التي تملك موارد كبيرة (الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات

معدنية وطاقوية كبيرة) فتتراوح تلك النسبة (من 10 إلى 14 %)» (صالح، 2012، صفحة 02).

وبكل بساطة دون التعمق ففحو الفكرة ما يلي: الزكاة توفر رؤوس أموال منعدمة التكلفة للأفراد ذوي الحاجة، فهي ترفع عنهم تبعات الدين من فائدة وما شبهه، والأهم من ذلك أنها توفر لهم الحالة النفسية المرحة، برفع ضغط السداد، فأموال الزكاة لا ترد (باستثناء نظام "قرض الحسن" المطبق حالياً)، ومنه فهي فرصة للاستثمار دون قيد أو محاسب، ما يعد حث وتحفيز للاستثمار الفردي (الخاص)، وعند تجميع حجم الاستثمار الفردي تكون النتيجة زيادة معتبرة في حجم الاستثمار الكلي (لتفصيل ذلك أنظر: (السحبياني، 1990، الصفحات 168-183)).

ج. التشغيل والأسعار: إن قبول النتائج السابقة (زيادة الطلب والاستثمار الكلي) من شأنه أن يؤكد نتيجة حتمية هي تقليل حجم البطالة مع استقرار نسبي لمستوى الأسعار، كيف؟

يقول الأستاذ الدكتور "صالح صالح": «تساهم مؤسسة الزكاة بصورة مباشرة في التقليل المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير التمويل المجاني لأصحاب المشروعات الكفائية وهي تلك المشروعات التي تهدف الى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والاحتياج الى حالة القدرة والاستغناء في مجال تأمن الاحتياجات الكفائية للإنسان، وذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكن حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصول على ذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشائه مشروع الكفائي من جهة، وكونه قد يصبح مصدراً للإيرادات الزكوية إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاءه في حدود الأنصبة المحددة لدفع الزكاة» (صالح، 2012، الصفحات 06-07).

ويرى الدكتور "محمد بن إبراهيم السحبياني" في دراسة له (أنظر: (السحبياني، 1990، الصفحات 184-199))، أنه في حالة ما يكون المجتمع يعاني من ظاهرة

البطالة (بطالة معتبرة)، فعند تطبيق نظام الزكاة تتقلص الفجوة بين الطلب الكلي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل اللازم (السحبياني، 1990، صفحة 184)؛ ومنه ينخفض معدل البطالة، يخلق وظائف أكثر بسبب رؤوس الأموال المستثمرة من طرف من كانوا في حاجة (حالة بطالة) فيما يخص الأسعار، ترتفع على المدى القصير بسبب زيادة الطلب الكلي، لكن مع زيادة الاستثمارات بزيد العرض بنسبة يفترض أن تكون أكبر، ومنه على المدى المتوسط والطويل، يكون فيه نوع من الاستقرار، ولا ننسى ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد (خاصة ذوي الحاجات الذين أعنتهم الزكاة).

د. العرض الكلي: تستفز وتحث الزكاة على استثمار الأموال المكتنزة، ويؤدي هذا الأمر إلى تزايد معدلات الاستثمار (كما سبقنا في النقطة 2)، هذا الأمر من شأنه أن يزيد العرض من السلع والخدمات، ومع طلب وافي ومتزايد، يؤدي إلى تحقيق أرباح معتبرة للمنتجين، يتولد عنه محفز ثاني (الربح)، وبذلك تنتعش دورة الإنتاج، أين تصب تلك الفوائض في زيادة الانتاج ومن ثم يزيد العرض الكلي.

4.3 مؤسسة الوقف:

1.4.3 مفهوم الوقف:

أ. الوقف اصطلاحاً: «حبس العين المملوكة وتسبيل منفعتها على وجه الدوام، من أهلٍ للتعرب، على معين يملك، أو على جهة عامة، في غير معصية الله تعالى» (الحداد، 2009، صفحة 15).

ب. اقتصادياً: يقول الدكتور "منذر قحف" الوقف اقتصادياً: «هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعياً أو فردياً... فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا... وهذه الثروة الإنتاجية الموقوفة تنتج خدمات ومنافع...» (قحف، 2006، صفحة 66).

2.4.3 دور الوقف في التنمية الاقتصادية:

أ. تنشيط ودعم المؤسسات غير الرسمية: يعتقد الدكتور "سليم هاني منصور" أن للوقف

دور هام في زيادة عدد وتنمية الأوقاف والتي تشكل حسبه مؤسسات غير رسمية، ويقصد بذلك أنها ليست تابعة للدولة أو الحكومة فيقول: «التجربة الإسلامية قدمت نموذجاً معاكساً أعطى الأولوية للمؤسسات "غير الرسمية" أو التي تنشئها الأمة ولا تخضع للحاكم ولا يتحكم في وجودها أو في أرزاق العاملين عليها، وقد كانت لهذه المؤسسات السلطة العليا في المجتمع، بحيث كانت تملك تعيين الحاكم وخلعه ولو من الناحية النظرية» (منصور، 2004، الصفحات 35-36)ن

وكذلك يرى الدكتور "محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله" فيقول: «فالوقف مؤسسة قائمة بذاتها، لها أهداف تتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع... الوقف في الإسلام، شرع ليكون ريعه صدقة جارية، حيث إنه تخض برسالة ضخمة في رعاية المؤسسات الخيرية والاجتماعية، كما برزت أهمية الوقف في توفر الرعاية الاجتماعية للطبقات الضعيفة والفقيرة، وبرز الطابع الاجتماعي الذي يستهدف التقرب إلى الله تعالى بفعل الخير، سواء بالعناية باليتيم والضعيف أو بالمسافر، أو بطالب العلم» (بن عبد الله، 1996، الصفحات 10-11).

ب. دور الوقف في التنمية الاقتصادية: اجتهد الكثير من علماء الاقتصاد الإسلامي والفقهاء في عد وتبيان أدوار الوقف الاقتصادية، والتي كان هدفها التنمية الاقتصادية، ولعل أهم دور نشير له في هذه الرسالة هو مساهمة الوقف في غرس تركيبة مؤسساتي فريدة النوع؛ فالوقف مبدأ الملكية المحبوسة وصرف الثمرة في سبيل الله يقدم دعم للاقتصاد من خلال توفير السلع والخدمات للفئات المحرومة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقوي الروابط الاجتماعية المبنية على روح التكافل ما يدفع عجلة التنمية في ظل اقتصاد أخلاقي.

ج. مساهمة الوقف في تمويل التنمية: بلغ العائد السنوي للأوقاف السعودية (عام 1999 م) حوالي (187 مليون دولار أمريكي) وفي نفس العام بلغت عائدات الأوقاف الكويتية مبلغ (40 مليون دولار أمريكي)، وهي أمثلة لا الحصر، تثبت قدرة قطاع الوقف على تحقيق عائدات من شأنها أن تساهم في خلق رأس مال تراكمي يسهم في تمويل التنمية.

5.3 التأمين التكافلي

1.5.3 مفهوم التأمين التعاوني الإسلامي: التأمين الإسلامي: «يمكن تعريف التأمين الإسلامي بأنه اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين (حساب التأمين، أو صندوق التأمين) وبين الراغبين في التأمين (شخص طبيعي أو قانوني) على قبوله عضواً في هيئة المشتركين وإلزامه بدفع مبلغ معلوم (القسط) على سبيل التبرع به وبعودته لصالح حساب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر طبقاً لوثيقة التأمين والأسس الفنية والنظام الأساسي للشركة» وهو جوائز (القرة داغي، 2009، صفحة 16).

2.5.3 الأسس التي تقوم عليها شركات التأمين التكافلي (أبوغدة، 2007، صفحة 02):

أ. التبرع عن طريق " الهبة المنظمة"،

ب. التبرع عن طريق إنشاء "الوقف"،

ج. عن طريق "المضاربة".

4. خاتمة:

شهد العالم العديد من الأزمات المالية، بداية من سنة 1929 (أزمة الكساد الكبير)، والتي كان من أهم أسبابها الانخفاض الكبير نسبياً والمفاجئ في أسعار الأسهم المتداولة في البورصات. تلتها أزمة 1987 (أزمة الاثنين الأسود)، حيث كانت بسبب زيادة نسبة التضخم، نقص السيولة وارتفاع أسعار الفائدة... الخ، في الولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت بعدها أزمة المكسيك 1994 (أزمة سعر صرف عملة المكسيك "البيزو"، وأزمة النمر الأسبوية 1997، كذلك أزمة فقاعة الأنترنت سنة 2000 بسبب أن أسهم شركات الأنترنت ارتفعت أسعارها بالرغم من أن العديد من هذه الشركات لم تحقق أرباحاً حقيقية، مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000.

أما آخر أزميتين هما أزمة الرهن العقاري بداية من سنة 2007، والتي من أهم أسبابها توريق الديون العقارية. وجاءت بعدها أزمة اليونان نهاية سنة 2009 وبداية سنة 2010، وهذا الأمر أصبح يثير مخاوف عالمية.

وفي ظل أسباب الأزمات المالية العالمية السابقة الذكر والتي تأتي بشكل دوري حسب ما أبرزناه في تسلسلها التاريخي؛ تأتي المؤسسات المالية الإسلامية لتكون بديلا عن تلك التقليدية؛ وكما أبرزناه في ثنايا هذه الورقة البحثية تأتي "البنوك الإسلامية" في قمة هرم النظام المالي الإسلامي الذي هو أكثر استقرارا وأكثر مرونة اتجاه الصدمات. وبأكثر دقة يمكن أن نسطر النتائج التالية:

النتائج:

1. البنوك الإسلامية أكثر مرونة عن تلك التقليدية ذلك أن منتجاتها مرتبطة ارتباطا مباشرا بالدائرة الحقيقية للاقتصاد.
2. صناديق الاستثمار الإسلامية أكثر شفافية وأكثر صرامة في تطبيق ضوابط الاستثمار ما يمنع الغرر الفاحش وما يترتب عنه من آثار مالية.
3. الزكاة تلغي فوارق الدخل الناتجة عن الاستثمار المفرط لرأس المال؛ ومهذب للأرباح الضخمة المحققة من تلك العملية.
4. الوقف هو الوسيلة الأنجع لتوفير السلع والخدمات التي لا تستقطب استثمارات بالحجم الكافي (العمل الخيري).
5. وأخيرا التأمين التعاوني الإسلامي؛ وهو قاعدة تأمين شفافة مبنية على التعاون والتكافل وبغض الغرر وأكل أموال الناس بالباطل؛ وهو يلغي ما تبقى من آثار سيئة لأي صدمة مالية قد تحدث.

الاقتراحات: على ضوء النتائج المحققة يوصي الباحثان بما يلي:

1. التبنّي الفعلي للمنظومة المؤسساتية المالية الإسلامية؛ ومنه:
2. إصدار التشريعات والقوانين المالية التي توطر النظام المالي الإسلامي؛ و

3. تكوين الإطارات على العمل وفق ما تمليه ضوابط التشريع المالي الإسلامي؛ ومنه:
4. فتح تخصصات دقيقة في انشاء وإدارة المؤسسات المالية الإسلامية.
5. نشر ثقافة المعاملات المالية الإسلامية بين أفراد المجتمع الإسلامي.

5. المراجع:

- عبد اللطيف نعمت مشهور. (1993). "الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي". بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- Belletante, B. (1992). *La Bourse: Son Fonctionnement son Rôle dans la Vie Economique*. Hatier.
- Fingerand, M., & Schuknecht, L. (1999). *Commerce, finances et crises financières*. Geneva: WTO.
- Nelson, R. (2011). Greece's Debt Crisis: Overview, Policy Responses, and Implications. *Congressional Research Service*.
- إبراهيم عبد العزيز النجار. (2009). "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي". الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية.
- أحمد يوسف الشحات. (2001). "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا". مصر: دار النيل للطباعة والنشر.
- أحمد بن حسن بن أحمد الحسيني. (1999). "صناديق الاستثمار: دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي". الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- أحمد بن عبد العزيز الحداد. (2009). "من فقه الوقف". دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
- السيد عبد الحافظ البدوي. (1999). "إدارة الأسواق المالية – نظرة معاصرة –". القاهرة: دار الفكر العربي.
- جدي عبد الرزاق رحيم الهيتي. (1998). "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق". عمان: دار أسامة للنشر.
- سليم هاني منصور. (2004). "الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر". بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سمير بوعافية، و مصطفى قريد. (بلا تاريخ). "التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية". الملتقى الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية. سطيف: جامعة فرحات عباس – سطيف 1.

- صالح صالحى. (2012). "تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة - مشروع مقترح لتطوير ومأسسة صندوق الزكاة الجزائري". سطييف: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- صحراوي بن شيحة ، و عبد الرزاق بن حبيب . (2009). "تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الانجاز)". الملتقى الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية. سطييف: جامعة فرحات عباس - سطييف 1.
- ضياء مجيد الموسوي. (1990). "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، 1986م-1989م". الجزائر: دار الهدى للطباعة.
- عبد الستار أبوغدة. (2007). "أسس التأمين التكافلي". المؤتمر الثاني ل: المصارف الإسلامية. دمشق.
- عبد السلام صفوت عوض الله. (2005). "صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي". المؤتمر العالمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل. دبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- عز الدين خوجة. (1993). "صناديق الاستثمار الإسلامية". م. ع السعودية: إدارة التطوير والبحوث، مجموعة دالة البركة.
- علي بن محي الدين القره داغي. (2009). "التأمين التعاوني: ماهيته وضوابطه ومعوقاته - دراسة فقهية-". التأمين التعاوني. الرياض.
- علي كنعان. (2008). "الأسواق المالية". دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- عمرو محي الدين. (2000). "أزمة النمر الآسيوية (الجذور والآليات والدروس المستفادة)". عمان: دار الشروق.
- ماجد سلام الهدمي، و محمد جاسم. (2008). "مبادئ إدارة الأزمات (الإستراتيجية والحلول)". عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- محفوظ جبار، و سيد علي بوكرامي. (1996). "التسيير وخصوصية المؤسسات العمومية، دراسة حالة دول اتحاد المغرب العربي". سطييف: جامعة فرحات عباس - سطييف 1.

-
- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله. (1996). "الوقف في الفكر الإسلامي". المغرب: طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.
- محمد بن ابراهيم السحيباني. (1990). "أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية". الرياض: دار العاصمة الرياض.
- محمد محمود المكاوي. (2012). "الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم- النظريات التي تفسر الأزمات- دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات)" (الإصدار الطبعة الأولى). المنصورة: دار الفكر والقانون.
- مروان عطوان. (2000). "الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- منذر قحف. (2006). "الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته". دمشق: دار الفكر المعاصر.
- منير إبراهيم هندي. (2006). "الأوراق المالية وأسواق رأس المال". الإسكندرية: منشأة المعارف.
- ناصر سلمان. (2009). "البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)" . الملتقى الدولي: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية". قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- نور الدين جوادى، و عقبة عبد اللاوي. (2011). "الأزمة المالية العالمية الراهنة (تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 إلى 2010)". مجلة بحوث اقتصادية عربية.